

دور السياسات الاقتصادية في عمليات الحراك التنموي في الساحل السوداني (نموذج محلية بورتسودان 1997-2017م)

جامعة البحر الأحمر- السودان

د. اعتماد جعفر الصادق شقالي

المستخلص

الدراسة عبارة عن تقييم وتقويم للسياسات الاقتصادية ودورها في الحراك التنموي في الساحل السوداني (محلية بورتسودان) وتمثلت أهم أهداف الدراسة التعرف على السياسات الاقتصادية لمحلية بورتسودان وتقييمها كما استندت معالجة المشكلة على ثلاث فريضات أهمها وجود أسس علمية لقياس معدلات النمو الحضري الذي يستند عليها في التخطيط المتوازن للخدمات الاقتصادية في محلية بورتسودان. واستخدم الباحث منهج التحليل الوصفي ودراسة عدد اثني عشر من النماذج المجتمعية من خلال برنامج البناءات الإحصائية (اموس) واستخدم الباحث الاستبانة لتحليل خصائص مجتمع محلية بورتسودان والمسح الجغرافي للتعرف على الخدمات ومقارنة ذلك بمحلية شنغهاي الصينية التي اعتمدت على مناهج ونظريات إدارة المناطق الساحلية. وتوصل الباحث لعدد تسع (9) نتائج أهمها ضعف العمل في مجالات الصيد البحري (11%) والتوصل لفكرة الحراك الأفقي المرتبط بخدمات الموانئ وعدد (13) توصية أهمها التدريب المتخصص لمجتمعات الساحل وتعزيز ثقافة توظيف الموارد البحرية.

Abstract

This study is about the role of the economic policy in the developmental activities in the Sudan coast (Port Sudan) and it is evaluate.

The main objective of the study is to identify of the economic policy in portsudan and its evaluation.

The study has been addressed through three main hypotheses, the major one is the existence of scientific tools to measure the urban developmental rate which trigger balanced economic services in Portsudan.

The researcher used the descriptive analysis methodology, and focus on twelve models done through an advance statistical application (AMOS)

The researcher use the questionnaire to analysis the characteristics

Port Sudan community, and topographical survey to explore the economic services in addition to compare this with Shanghai in China which depend on those coast management theories.

The study concluded 13 results, important two are; poor fishing activities and horizontal economic activity which depend on marine, plus twelve recommendations; specialized human resources training and strength the community culture that utilize the potential marine resources

المشكلة :-

بالرغم من تعدد المفاهيم التي يستند عليها في تخطيط السياسات الاقتصادية و قياس معدلات النمو الحضري نجد أن مفهوم الحراك التنموي ما زال حديثاً كمصطلح لغوي , إلا أن مقتضيات الممارسة الإجرائية تشير إلى مدلولاته العميقة الأمر الذي يجعلنا نتخذه مرجعية لتشخيص مشكلة البحث التي تستند إلى ثلاثة أبعاد محورية متمثلة في إجابة الأسئلة الرئيسية للمشكلة... ما هي السياسات الاقتصادية في محليات ساحل البحر الأحمر عامة ومحلية بورتسودان بصفة خاصة ؟ هل هنالك سياسات خاصة بإدارة المناطق الساحلية؟ ما هي آليات تنفيذ هذه السياسات؟؟ ما هي مؤشرات الحراك التنموي وانعكاساته على الحراك السكاني كمحصلة نهائية للنمو الحضري الذي اجتاحت المناطق الساحلية؟؟؟ , وخاصة أن ساحل البحر الأحمر السوداني يمتد طولياً ٧٤٠ كلم مربع بل يمثل أطول امتداد إقليمياً وعالمياً للساحل الإفريقي , ومناطقه أصبحت مناطق جذب سكاني تتميز بالكثافة الاجتماعية لها جذور تواصل عالمي، ويحدد الإطار الزمني والمكاني للدراسة مدى إمكانية تنفيذ سياسات اقتصادية يمكن أن يكون لها دور فاعل في عمليات حراك تنموي تتم من خلاله عمليات ترشد عمليات الحراك السكاني وتحد من مشكلة الحراك السكاني القهري (٤ ملايين نازح تقريباً) ويستوعب ٩٠ ألف نسمة من اللاجئين (الكتاب الإحصائي، الجهاز المركزي للإحصاء ، ٢٠١٦م ص ٢٠) , وتعتبر محلية بورتسودان بوابة السودان الشرقية والمنفذ الساحلي الذي جعلها أكثر تأثراً بالحراك السكاني وهنالك عدد ٥٧٧٧ أسرة نازحة تشكل حزاماً في مناطق التريف الحضري حول مدينة بورتسودان وسواكن وهيا وحلايب , غير أن مؤشرات الحراك السكاني في الولاية من الريف إلى المدن (حسب الإحصاء السكاني ١٩٩٣-٢٠٠٨) ارتفعت من نسبة ٣٩% إلى نسبة ٦٠,٧% وترتبط ٧٠% من أسباب هذا الحراك بالجفاف الذي اجتاحت المنطقة وتسبب ذلك في فشل المواسم

الزراعية بدلتا طوكر وفقدان المواشي وشح المياه السطحية وارتفاع معدلات سوء التغذية.

لذا كانت الحركة السكانية والتنمية اتجاه المدن وخاصة في المراكز الحضرية (بورتسودان) تحتاج الى تخطيط للسياسات وفق الموارد الاقتصادية المحلية والتخطيط الخاص بالحراك التنموي اتجاه القطاع الساحلي وامتداداته بل التوظيف الامثل للموارد البحرية.

أهداف الدراسة:-

- الدراسة لها أهداف متعددة في الاتجاهات الكلية المتعلقة بموضوع الحراك التنموي هي :-
 - التعرف على السياسات الاقتصادية الخاصة بإدارة المناطق الساحلية.
 - استخلاص مؤشرات التغيير في ظل الحراك التنموي ومتغيرات السياسات الاقتصادية الخاصة بسكان ساحل البحر الأحمر وموارده المتعددة والمختلفة.
 - وضع أسس علمية لقياس معدلات النمو الحضري يستند عليها في التخطيط المتوازن للخدمات الاقتصادية في محليات الساحل عامة ومحلية بورتسودان بصفة خاصة.

فروض الدراسة :-

- الفصل ما بين السياسات الاقتصادية الكلية والمحلية أدى إلى عدم وجود رؤية واضحة ورسالة عملية في سياق التخطيط الاستراتيجي والمرحلي وتوظيف الموارد الساحلية.
- ضعف آليات التخطيط الاستراتيجي والتشريعات الولائية أدى إلى ضعف المؤسسة في متابعة السياسات الاقتصادية تنفيذاً وتقييماً. في السودان عامة والمناطق الساحلية بصفة خاصة.
- لا توجد سياسات خاصة لإدارة الموارد الساحلية ضمن الخطط الاستراتيجية .

منهجية الدراسة :-

استندت الدراسة إلى منهجية متعددة الأبعاد ((Multi Direction)) قام الباحث باستخدام منهج التحليل الوصفي في مراحل الدراسة المختلفة بدءاً بالتعرف على حراك سكان الساحل واستخلاص السياسات الاقتصادية من خلال عرض نماذج للخطط الاستراتيجية مقارنة بسياسات مدن الساحل العالمية (شنغهاي) أو استخدام منهج التحليل الإحصائي بوسائله الأولية المتمثلة في برنامج (spss) ا ووسائله المتقدمة المتمثلة في برنامج النماذج البنائية (amos) لدراسة خصائص العينات العشوائية التي تم اختيارها بتمثيل نسبي مقدر بعدد (١٥٩١) أسرة من مجتمعات الدراسة على مستوياتها الطبقيّة المعيارية حسب الموقع المكاني لمحلية بورتسودان الحضرية (الحضر والتريف الحضري والريف)، كما استخدمت الدراسة برنامج الإشعار عن بعد في المسح الجغرافي للخدمات في مناطق الدراسة لمعرفة الحراك الأفقي وتوزيع الخدمات في المواقع الجغرافية المختلفة .

محاو الدراسة :-

شملت الدراسة ثلاثة محاور أساسية المحور الاول تعريف السياسات الاقتصادية وعلاقتها بالحراك التنموي في البيئة الساحلية وعرض محلية شنغهاي على ساحل بر الصين (مصب نهر الينغستي) باعتبارها نموذج لحراك البيئة الساحلية والمحور الثاني عرض نموذج من السياسات الاقتصادية في الفترة مابين (١٩٩٧ إلى ٢٠١٧) في محلية بورتسودان على ساحل البحر الاحمر السوداني ويمثل هذا المحور الجانب التطبيقي من الدراسة والمحور الثالث مناقشة وتقييم نتائج النماذج..

المحور الاول :-

تعريف السياسات الاقتصادية وعلاقتها بالحراك التنموي في

البيئة الساحلية :-

يبين المحورالعلاقة مايبين وحراك البيئة الساحلية من خلال الرؤية المفاهيمية للسياسات الاقتصادية ومدى نوظيف الموارد البحرية للساحل في سبيل تحقيق اهداف التنمية المستدامة باعتبار ان السياسة هي التي تعبر عن الرؤية والرسالة للنظام الاقتصادي المحدد , غير أن الحديث عن الرؤية المفاهيمية الخاصة بالسياسات الاقتصادية وعلاقتها بالحراك التنموي تحتاج إلى بذل جهد متعمق و موأمة ما بين مفاهيم الحراك الاقتصادي و الحراك السياسي و الاجتماعي وفق منظومة التفاعل المجتمعي البيئي وذلك لخصوصية البيئة الساحلية, وعليه لا بد من التمييز بين المفهوم الاصطلاحي الذي يحدده التراكم المعرفي والمدلولات اللغوية والمفهوم الاجرائي الذي يعبر عن واقع الممارسة.

تعريف السياسات الاقتصادية :-

اصطلاحا هنالك الكثير من المفاهيم و المصطلحات و المفردات ذات الدلالات التفسيرية للسياسات الاقتصادية مثل النقد المالي و النشاط الاقتصادي و أساليب التكيف مع إجراءات الإصلاح الاقتصادي غير أن المعني في المعجم الوسيط تعني عدم التفريط والإفراط كما تعني اقتصاد ومقتصد أي ابتغاء الرزق وابتغاء الرزق وتحصيلة أي ما يعرف في المفاهيم الحديثة بالنشاط الاقتصادي الذي يعبر عن الأعمال و التدابير و الإجراءات التي يقوم بها الأفراد و المجتمعات الإنسانية ابتداءً من ضروريات الحياة (الطعام و الشراب و الكساء و الدواء و المأوى) إلى نهاية قائمة الاحتياجات التي لا نهاية لها بطبيعة الفطرة البشرية و متطلبات الحياة اليومية المتجددة و المتعددة و المتكاثرة ا

وفي التعريف الإجرائي للسياسات الاقتصادية تبين وثائق الأمم المتحدة(UNDP) أن المفهوم يشير إلى ممارسة السلطة الاقتصادية على كافة

المستويات من خلال آليات تتيح للأفراد و الجماعات و المؤسسات تحقيق مصالحها وقد ارتكز المفهوم على ثلاث دعائم أساسية :

١. الدعامة الاقتصادية

٢. الدعامة الاقتصادية.

٣. الدعامة السياسية..

وقد أعطى هذا المفهوم بعداً آخر وهو تعدد مستويات السياسات الاقتصادية (مستوى كلي وجزئي)

ويتم تقويم , السياسة الاقتصادية بطريقة منهجية عن طريق الإجراءات الكمية والنوعية في إطار الوظائف المتعارف عليها المتمثلة في الوظيفة التخصيصية (allocation function) والوظيفة التوزيعية (distribution function) ووظيفة الاستقرار (stabilization function).

تعريف الحراك التنموي :

أما عن الحراك التنموي كمصطلح فقد ورد اللفظ (حراك تنموي) في مقالات الدكتورة موزة العياد (٧ سبتمبر ٢٠١٦) وبينت أن الحراك التنموي يستند مفهومه إلى النمو الاقتصادي الذي يتم تحقيقه عبر التنمية المستدامة وتؤكد موزة العياد عن أهمية البحث الاجتماعي العلمي كآلية من الآليات التي يتم من خلالها الكشف أو رصد كافة العوامل التي تؤثر في حياة الناس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية وتبين في تناولها للمفهوم أن بمقدور المنهجية الاجتماعية تحليل مدخلات أو مخرجات التنمية البشرية أو قياس مؤشرات التنمية المستدامة بمفهومها الشامل.

ومفهوم الحراك التنموي إجرائياً يمكن التعرف عليه من خلال البرامج السائدة محلياً وقومياً وإقليمياً وعالمياً ومن خلال مشروعات وبرامج التنمية في المجالات المختلفة للنشاط الإنساني ، إلا أن المصطلح لم يستخدم استخدامات مباشرة كمعنى ذي قيمة إضافية موائمة لتوظيف القدرات البشرية والموارد الطبيعية الموجودة في شكل حراك دائم ولم يكتب كخطة أو منظومة لها منهجية تقويم ووسائل ومواعين للأداء الفاعل , الأمر الذي يشير إلى الدراسة كمعرفة علمية يضع البحث بصمات أولية فيه ويعرف كدالة لمفهوم الحراك التنموي الذي تعبر عنه نجاحات أو إخفاقات السياسات الاقتصادية والاجتماعية كسياسات كلية عامة موجهة نحو التنمية البشرية في المقام الأول والتي تعتبر أداة حقيقية لتوظيف الموارد الأخرى وإحداث الإنتاج والإنتاجية والوفرة. وفيما يلي يمكن استخلاص المفهوم إجرائياً من خلال تحليل النتائج الخاصة بالحراك التنموي التي تمثل أهم اتجاهات ودوافع ومؤشرات تنفيذ السياسات الاقتصادية متمثلة في الخدمات والقدرة على انتشارها حراكاً أفقياً بكفاءة متوازنة لإشباع حاجات المجتمع.

وفي الحديث عن منهجية خاصة لتقييم الحراك التنموي لا بد من التعرف على العلاقة بين المتغيرات الخاصة بصياغة السياسات الاقتصادية ومؤشرات الحراك التنموي وهنا يطرح الباحث عدة تساؤلات عن طبيعة العلاقة، هل هنالك علاقة بين المؤشرات؟ هل العلاقة تبادلية؟ ما مقدار هذه العلاقة؟ ماهي اتجاهات العلاقة؟ ما مقدار تأثير المؤشرات والعوامل والمتغيرات على بعضها البعض؟ هل يمكن الاعتماد على الإحصاء الاستدلالي (Inferential Statistic) أو الإحصاء الاحتمالي والأسس المنطقية (Logical base Statistic) في معرفة القيمة والقيمة المتوقعة والخطأ العشوائي؟ هل يمكن أن يعتبر الباحث النماذج القياسية آلية فعالة ووسيلة عملية للقياس والتقييم؟

بعد أن قام الباحث بالعديد من التساؤلات والاختبارات حول النماذج القياسية رأى أن منهجية الحراك التنموي لا تتسم إلا باستخدام النموذج الهيكلي البنائي (Amos).. باعتباره هو الأسلوب الإحصائي المناسب للقياس في الدراسات العملية وهو ضرورة لموثقية النتائج وفيما يلي عرض مبسط للنموذج.

عرض النموذج الهيكلي البنائي (AmosJ) :-

هو النموذج الذي يتم استخدامه عندما تكون المتغيرات متعددة ومتداخلة وتعتبر النماذج البنائية الجيل الثاني الذي يأتي بعد الانحدار (الانحدار يمثل الجيل الاول) (second generation multi-variation method).

ويتم التعامل مع المتغيرات الكامنة في النموذج الهيكلي البنائي ويقصد بالمتغير الكامن (latent variables) هو المتغير الذي يحوي كل المعلومات التي تصف الظاهرة باستغلالية كما أن للنموذج خصائص متعددة واختلاف بينه وبين اختبارات الفروض.

خصائص النموذج البنائي :

١. قياس متغيرات مستقلة تؤثر على متغيرات أخرى مثال عمليات التحكم الأساسية والسببية (ex-variable).
٢. تسمح بوجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة (allow variable to be correlated).
٣. تجنب مشاكل الانحدار في عدم صحة النتائج ودقتها (multi-error).
٤. تسمح بوجود أكثر من متغير له اسباب متعددة وجوانب قياسية متعددة.

أنواع النماذج القابلة للاختبار

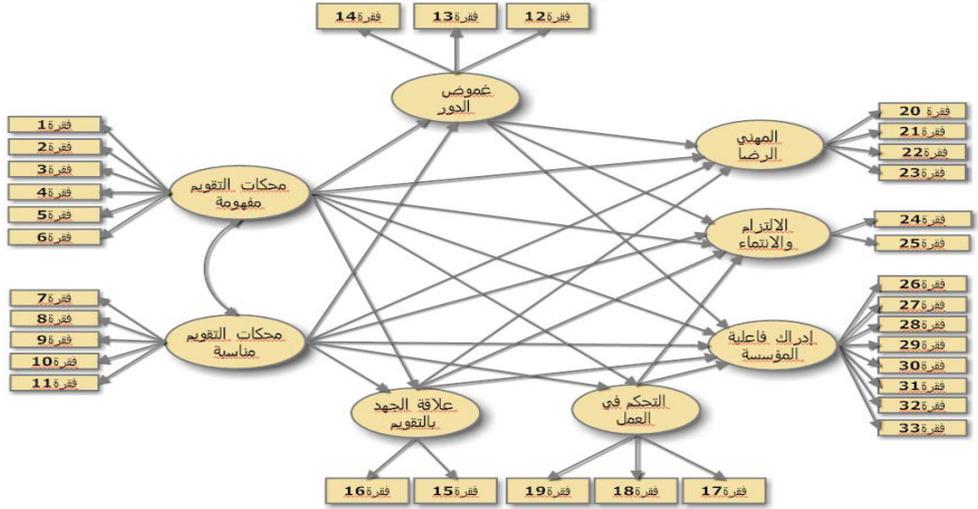
هنالك عدد من النماذج الخاصة بالنموذج الهيكلي البنائي (Amos) وهي نماذج مفاهيمية (Conceptual Models) وتنقسم لنوعين :

١. لنماذج البنائية (Structural Models) (المشعبة).
٢. نماذج تحليل المسار (Factorial Model) (وهي نماذج عملية تتكون من ثلاثة أنواع:

ج. النماذج العملية الأحادية.

د. النماذج العاملية متعددة الأبعاد.

هـ. النماذج العملية الهرمية.



شكل يبين لنموذج المشبع

المصدر: عابد المعلى، أمل سليمان، عباس البرد - دليل المبتدئين في استخدام التحليل الإحصائي باستخدام برنامج أموس - (ص ١١-ص ١٧)

تعريف البيئة الساحلية :-

تعتبر البيئة الساحلية ذات خصوصية في الرؤية و المفهوم من حيث السياسات الاقتصادية و توظيف الموارد البحرية , ومن حيث التداخل الجغرافي و البيئي الذي يمثل امتدادات للموقع الساحلي.لذا فإن سياسات الحراك التنموي لها منهج و نظرية في إدارة البيئة الساحلية في الدول المتقدمة، و قبل التعرف على ذلك لا بد من تعريف الساحل و البيئة الساحلية،

الساحل يعني المنطقة اليابسة التي تجاور مسطحا كبيراً و هنالك فرق مابين الساحل (Coast) و الشاطئ (Beach) و هنالك تضاريس ساحلية مثل الشواطئ الرملية و اللسان الساحلي و الأشرطة الساحلية و غير ذلك من أنواع التضاريس التي تصل إلي عدد ستة عشر نوعاً (الخور،الهور ، الدلتا ،الخلجان والرؤوس البحرية، الفية، الفيورود ، الجويند الصخري، السواحل المتقطعة،الحمادات ،العروق،الرقوق،التلال المعزولة ،الجبال البركانية،الأودية الجافة) و كلها عبارة عن موارد ساحلية سياحية و اقتصادية ذات جدوي استثماري ضخم.

كما أن البيئة الساحلية هي الكتل الأرضية التي تلتقي بالبحر و تنبت فيها أنواع مختلفة من الحيوانات و النباتات البرية، و تؤدي البيئة الساحلية دورا مهما في دعم الاقتصاد وتمتلك

عدة خصائص تميزها عن غيرها. <https://m.manefa.org> (ساحل المعرفة)

المنهج والنظرية في إدارة البيئة الساحلية :-

هنالك الكثير من النظريات الإدارية في عالم اقتصاديات المعرفة الذي يهدف إلى نقل المعلومات من خلال التراكم والخبرات في المجالات المتعددة التي تخدم النشاط الاقتصادي ومنظومات التنمية المستدامة ومن أميز وأهم المناهج والنظريات في عالمنا الحديث والتي سادت في الدول الغربية والاتحاد الأوروبي التي يرمز لها بـ (SAF) وهذه الرمزية تعبر عن (SYSTEM APROACH FRAMEWORK FOR COASTAL ZONES) وهي عبارة عن برامج تعد بهدف جمع المعلومة لتنفيذ الاهداف الاستراتيجية في المشروعات المتخصصة, وتعتبر ادارة البيئة الساحلية من الادارات التي استخدمت هذا المنهج والذي عكف على اعداده خبراء الاقتصاد والبيئة البحرية في العام (٢٠١١) ويوجد ذلك موثقاً ومفصلاً في الموقع الالكتروني الخاص بالبيئة والمجتمع (ecology and society) (٤) ويعد البرنامج من اكثر البرامج تعقيدا وغموضاً من حيث توظيف الموارد ووضع السياسات, اذ ان البيئة الساحلية هي بيئة متغيرة الاطوار والخصائص اوعليه فان هنالك الكثير من الاجتهادات العالمية والاقليمية التي هدفت الى تصميم منهج يدعو الى وجود نظرية ادارية مختصة في ادارة المناطق الساحلية ونستعرض فيما يلي بعض النماذج ونتعرف على جوهر النظرية الادارية للمناطق الساحلية من خلال (saf) , وباقتباس موجز وتدخل غيرمخل من الباحث استناداً إلى مفاهيمها الاساسية المتمثلة في الآتي :-

- المشكلة المستعصية (WICKED PROBLEM): يأتي هذا المفهوم لما نجد في البيئة الخاصة بالمناطق الساحلية تعقيدات متعددة الجوانب لا يمكن معرفة آثارها او التكهن بنتائجها على المجموعات البشرية التي تستقر بالمناطق الساحلية.
- التخطيط البيئي (ECOLOGICAL PLAN): هوالتخطيط الذي يؤدي الى العلاقة ما بين الحفاظ على البيئة وتوظيف المورد البحري والساحلي.
- المعرفة المجتمعية (KNOWLEDGE COMMUNITIES): هي اداة للتعاقب ما بين المعرفة والفعل اذ ان التخطيط والنظرية جانبان مهمان لتنظيم المعرفة المجتمعية, وان المعرفة المجتمعية هي مدخل لدراسات الساحل ذات الابعاد المتعددة الجوانب والمتداخلة (البيئي, المناخ, الاجتماعي, الثقافي, العادات والتقاليد, الديموغرافي,....)..
- التخطيط التعاوني (COLLABORATIVE PLANNING): في ادارة السواحل يعني التخطيط التعاوني هو التخطيط الذي يتضمن التخصصات المختلفة التي تحتاجها السواحل لتوظيف مواردها.
- دور المدير اوالمخطط (ROLE OF MANAGER/PLANNER): تعتبر من اهم المفاهيم التي يجب مراعاتها في ادارة المناطق الساحلية ,

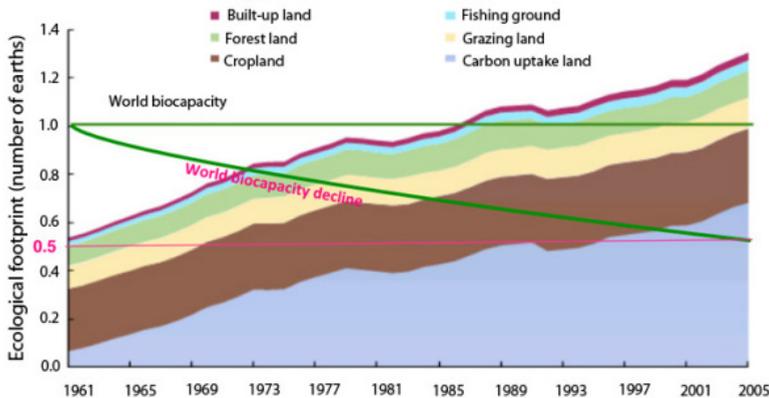
وفي الجانب التطبيقي يعتبر برنامج سبيكوزا (SPICOSA PROJECT) من اهم البرامج الخاصة بالمناطق الساحلية وفيما يلي بعض التفاصيل عن هذه المنهجية باختصار :

برنامج سبيكوزا (SPICOSA PROJECT) :

تعريف البرنامج : هو برنامج معرفي خاص بالاطار المنهجي لنظم المناطق الساحلية (SCIENCE AND POLICY INTEGRATION FOR COASTAL SYSTEM ASSESSMENT) و يهدف الى جمع المعلومات بغرض التخطيط الاستراتيجي لمعرفة النظم الساحلية ومدى كفاءتها في حل المشكلات المعقدة والمستعصية ويعتبر البرنامج هو الافضل في تقييم التنمية المستدامة ومشروعاتها في المناطق الساحلية ويبين الجانب النظري مكونات النظم المنهجية التي يمكن من خلالها عمل الاختبرات والتقييم بكفاءة عالية والتعارف على الاتجاهات المتعددة والمختلفة ذات الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية البيئية في منظومة تعاونية بين السياسات المختلفة والمتكاملة الدمج, وقد تم تجريب هذا البرنامج في اكثر من (٢٢) دولة في مناطقها الساحلية وشارك في تقييمه الكثير من الخبراء العالميين والاقليميين والمحليين عبر اكثر من (١٨) دراسة وهناك ثلاث خطوات اساسية لتنفيذ البرنامج :

١- المسح الجغرافي الاولي للمنطقة الساحلية :

تعتبر المنطقة الساحلية ذات بيئة معقدة جغرافيا وغير مستقرة مما جعل النظام المنهجي اكثر تعقيدا بدءا بجمع المعلومة الجغرافية البيئية ومراحل استقرار السكان في المنطقة الساحلية من خلال الدراسات السابقة والشكل التالي يبين ذلك.



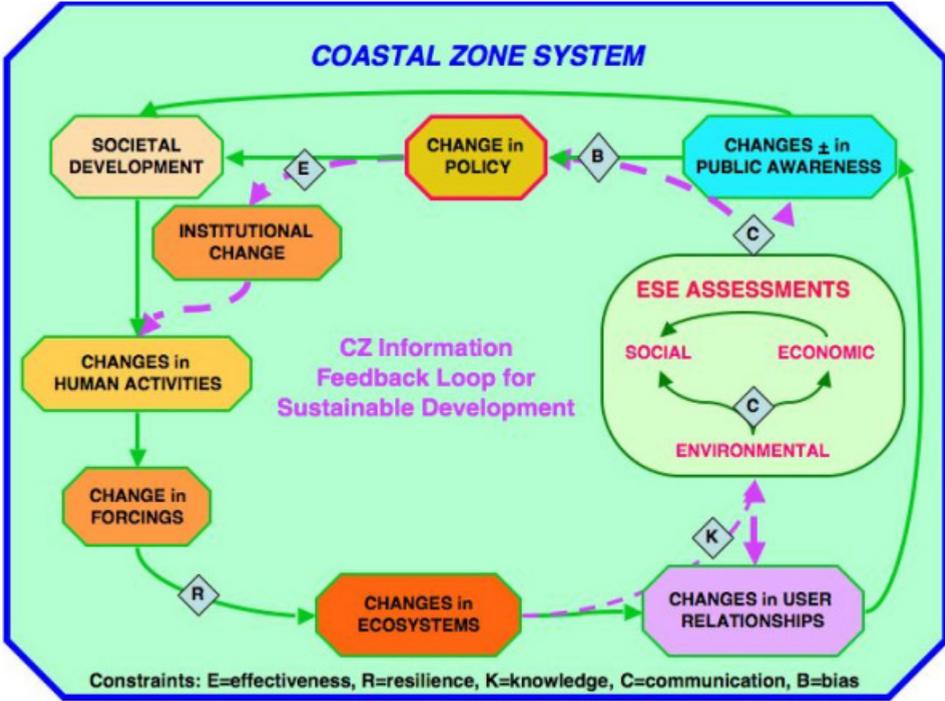
شكل رقم (٠.١) : الجانب الايكولوجي للمناطق الساحلية

/Source: <http://www.spicosa.eu>

يبين الشكل اعلاه الجانب الايكولوجي او البيئي الذي تتكون منه المناطق الساحلية كما يشير الرسم الى المدى الغير متواتر من حيث كفاءة سرعة التغيير الذي يطرأ على البيئة بعوامل المد والجزر ووجود الموارد الطبيعية والحراك السكاني الذي بدوره يقوم بالحراك التنموي من خلال توظيف المورد والتفاعل مع البيئة. <http://www.spicosa.eu/page3>

٢- التعرف على معلومات المنطقة الساحلية ومخرجات التنمية المستدامة :-

يتم استخدام المعلومات والبيانات الاولية الخاصة بالمجتمع والبيئة والموارد الاقتصادية من خلال مسوحات المناطق الساحلية كمنظومة ذات علاقات متعددة الاتجاهات في منهجية نظم المناطق الساحلية والشكل التالي يبين ذلك :



www.spicosa.eu/page/

٣- تشغيل المعلومات للحصول على نتائج دمج المكونات الافتراضية للنظام :

يتم اتباع طرق ووسائل متعددة (NEED FOR TRANSITION)

(METHODOLOGIES) في جمع المعلومة وتشغيلها لاختلاف مكونات النظام التي تتمثل في المكون البيئي الجغرافي الخاص بالمناطق الساحلية (المعاند والحيوانات البحرية) التي تعتبر من اهم الموارد التي يتم توظيفها من خلال المكون الديموغرافي والتدخلات الخاصة بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية (ESE ASSESMENT) (ECOLOGICAL-SOCIAL-ECONOMIC) ويعمل النظام من خلال التفاعلات في منظومة متداخلة تعتمد على حزم من العمليات متمثلة في تدفق المعلومة (INFORMATION FLOW) وقدرة عالية من التواصل والاتصالات (COMUNCABILITY) وآليات ووسائل يتم تشغيلها (OPERATION AND TOOLS) ثم تقييم المراحل ومخرجاتها من خلال النظام الافتراضي (VIRTUAL SYSTEM). والشكل التالي يبين نطاق المكونات الافتراضية للنظام..

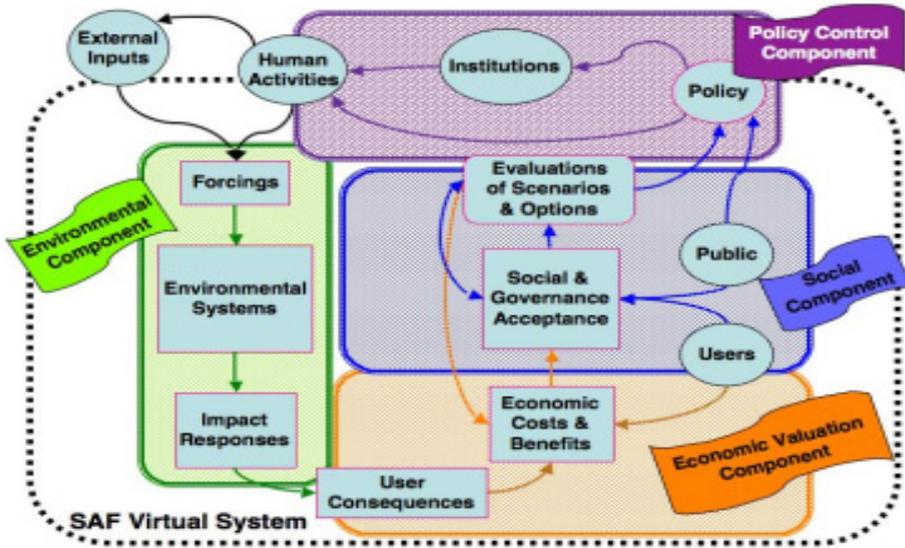


Fig.(3.): THE SAF VIM DOMAIN WITH MAJOR COMPONENT AND INTEGRATIONVIRTUAL SYSTE

<http://www.spicosa.eu/page6>

محلية شنغهاي نموذج الحراك التنموي للمدن الساحلية: - نبذة تعريفية عن المحلية :

شنغهاي أو شانغهاي (وبالصينية تعني Shanghai فوق البحر) وهي أكبر مدن الصين من حيث تعداد السكان وعاصمة البلاد الاقتصادية إدارياً، وتعتبر واحدة من البلديات المركزية الاربعة وتقع في وسط ساحل مصب اليانغتسي وتتمتع بموقع جغرافي متميز جعل منها مرفأً تجارياً مهماً وإحدى أكبر اقطاب الصناعة في البلاد.

بلغ عدد سكان شنغهاي الكبرى ٣١,٣٠٠,٠٠٠ نسمة، ويتجمع هذا العدد في مساحة لا تتجاوز ٨٢,٠٠٠ كلم^٢ والكثافة السكانية تمثل ٢٥٨٨ كلم^٢ وتتواجد فيها ٤٥٠٠ ناطحة سحاب يبلغ ارتفاع اعلاه للناطقة ٤٨٨ مترا. تعتبر شنغهاي نموذج للمحليات الساحلية التي تأسست على منهج حراك تنموي عزز المشاركة المجتمعية بتوظيف قوي العمل في المناطق الريفية على شريط الساحل، وادى ذلك إلى بناء وتنمية القدرات لبشرية والمقدرة على توظيف الموارد الساحلية بأسس علمية دقيقة وتقييم فني بالارتكاز على المراحل الثلاث للسياسات التي وضعتها الحكومة الصينية المتمثلة في مرحلة الاصلاح والافلاح، ومرحلة ثانية متمثلة في الافلاح والانفتاح ومرحلة ثالثة متمثلة في الافلاح والانتاج. وللتعرف على عمق تجربة الحراك في هذه المدينة الساحلية التي تمت صناعتها بتوظيف الموارد البيئية نستعرض المنهجية التي تم استخدامها لتنفيذ السياسات الاقتصادية ونتائجها.

منهجية الحراك التنموي في ساحل شنغهاي:

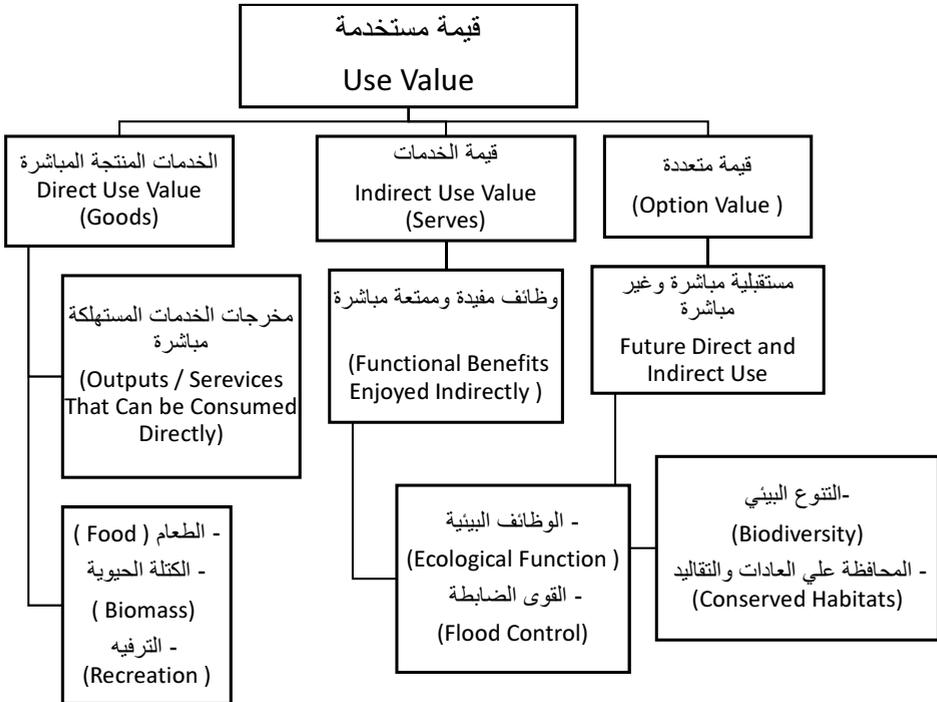
تم عرض واستخلاص منهجية الحراك التنموي والتعرف على السياسات الاقتصادية في مدينة شنغهاي استنادا على دراسة تقويم الموارد الساحلية النظرية والمنهج الذي نفذه (جيانج جين زهو مينج) بكلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة ماكو في شنغهاي في العام (٢٠٠٣) م وتناول فيه أهمية الموارد الساحلية باعتبارها من أهم عناصر مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأكد على ان المشكلة تكمن في كيفية استغلال هذه الموارد وادارتها بطريقة حديثة وكيفية التعامل مع الوحدات الانتاجية المستقلة بطريقة راشدة، كما وضح ان هنالك العديد من الاتجاهات السائدة في ادارة الموارد الساحلية ومن أهمها هو شراء الأنظمة وتنفيذها، وان تقويم البرامج الاقتصادية هو المفتاح الرئيسي في تنفيذ الأنظمة وشرائها بالرغم ان المناطق الساحلية زاخرة بالموارد المعدنية والاسماك والحيوانات البحرية المختلفة والطيور البحرية وان المناطق الساحلية ذات طبيعة خلابة سواء كانت موارد أولية او ثانوية وان هنالك طاقات بحرية عالمية لها قيمة اقتصادية عالية كما أن الخدمات الساحلية لها خصائص وثقافة محددة تتضمن الجوانب السياحية والصناعية بالإضافة للجزر، وكل هذا يؤكد ان المناطق الساحلية سكانها حضريون واصحاب دخل عالي وان كل مكونات الساحل لها قيمة اقتصادية لا بد من قياس استخدامها.

وركزت منهجية تقويم النشاط الاقتصادي في تقييم ساحل شنغهاي وفق تقييم جيجانج في التعرف على القيمة الاقتصادية من خلال استخدامات الساحل والأشكال التالية تبين ذلك.

قيمة الاقتصاد الكلي للموارد الساحلية
Total Economic Value of Coastal Resources

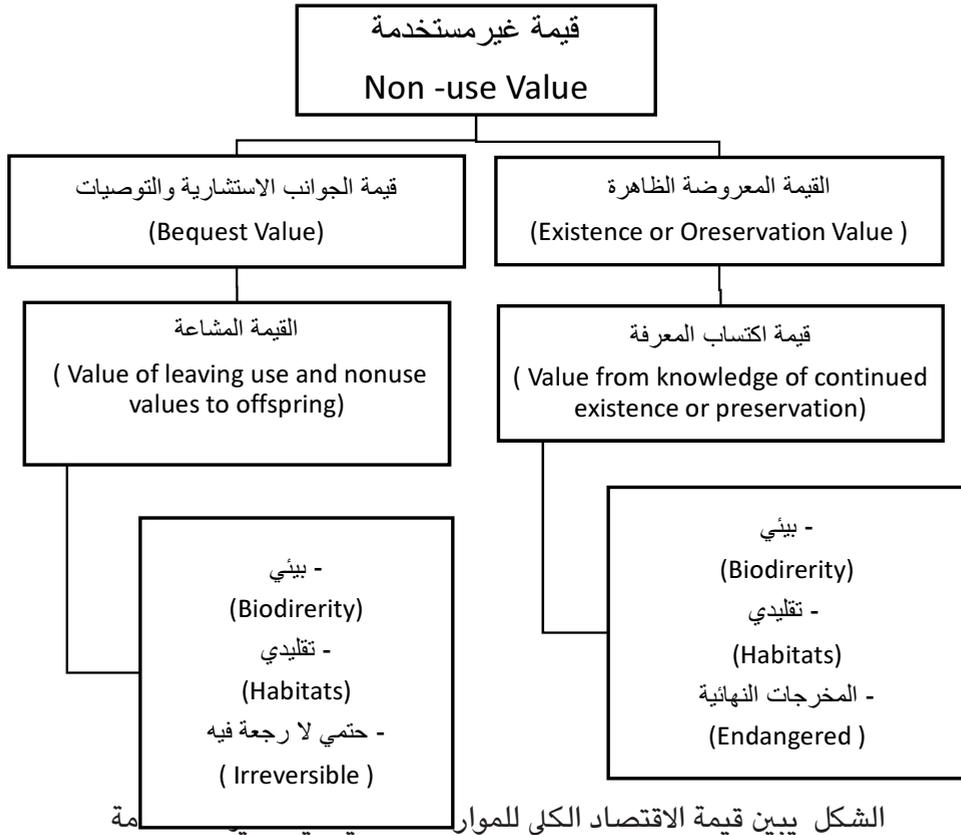


شكل يبين قيمة الاقتصاد الكلي للموارد الساحلية
(Total economic value of coastal)



شكل يبين قيمة الاقتصاد الكلي للموارد الساحلية قيمة مستخدمة

Use ValSource: STUDY ON COASTAL RESOURCE EVALUATION THE-
ORIES AND METHODS



Source: STUDY ON COASTAL RESOURCE EVALUATION THEORIES AND METHODS

لعبت منهجية قيمة الموارد الساحلية في محلية شنغهاي دورا فاعلا في الحراك التنموي في الاستفادة من المورد البحري بعد تسمية وتصنيف القيمة إلى قيمة مستخدمة وقيمة غير مستخدمة والشكل الاول (أ-١) يبين ذلك كما تبين الاشكال أعلاه والمنهجية ان القيمة الاقتصادية ومستوى الحراك التنموي ليس في خدمات التجارة فقط او في قيمة الشعب المرجانية بل في التعرف على القيمة المستخدمة والغير مستخدمة من خلال المعايير التجارية وفي استمرارية النشاط الاقتصادي بدلاً عن التعامل المحدود الانتاجية , وعمل قرارات تصنيع العمليات وتوظيف الموارد ذات القيمة المستخدمة بطريقة جذرية. كما تبين الاشكال اعلاه (أ-١) (ب-١) منظومة التداخل في منهجية التقييم وبالتالي توجيه النشاط وتوظيف المورد في اتجاهات تعزيز دخل الفرد والدخل المحلي ومن ثم الناتج القومي والاقتصاد الكلي من خلال منهج التقويم تتم استخدام وسائل بسيطة وسهلة ومتقدمة في تقديم الخدمات والتجارة الساحلية

بطريقة تبين قيمة البضائع والخدمات التي يمكن حسابها (supply and demand والعمل على ارتفاع الدخل القومي بزيادة دخل الفرد والدخل المحلي national product p))

وهناك عدة منهجيات تطورت في قياس اسواق الموارد الساحلية أهمها منهجية الاتجاهات المتعددة الواسعة ((wide variety of methods وتعتبر هذه المنهجية من أكثر المنهجيات شيوعا وتكشف عن استخدام ثلاث خطوات اساسية هي :

١. تحليل الآثار السالبة في استخدام الموارد الساحلية (coast effectiveness analysis)
٢. ومن خلال هذا التحليل يتم قياس الخيارات المختلفة ومن ثم حساب الفوائد النهائية.
٣. متابعة وتحليل الموارد للوحدات الساحلية المتخصصة وحساب الفائدة المجتمعية من خلال السياسات الموضوعية والزمن المحدد وعقد مقارنات للتعرف على سعر الفائدة ومعرفة القيمة الاقتصادية القومية من خلال برنامج ادارة الموارد الساحلية.
٤. التغيير في الانتاجية (change in productivity) ويظهر ذلك في تغيير أوضاع الموارد الساحلية قبل وبعد الزيادة في سعر الإنتاجية وقيمتها الرأس مالية والتجارية. وبناءً على منهجية التقييم المحكمة التي استخدمتها شنغهاي كانت النتائج على ذات النهج فحدثت طفرة في التحديث والتطور في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمحلية وسكانها.

نتائج تقويم الحراك النموي في ساحل شنغهاي :-

كشفت شبكة الصين الالكترونية في (٢٦ فبراير ٢٠١٨) * تصدرت بلدية شنغهاي الصينية في متوسط دخل الفرد السنوي القابل للصرف في العام ٢٠١٧ وفقا لبيانات رسمية صادرة عن المكتب الوطني للإحصاء قد بلغ متوسط دخل الفرد ٥٩ الف ايوان (نحو ٩٣١٦ دولار) هو الاعلى من بين ٣١ منطقة على مستوى المقاطعة الصينية وهو الاعلى من بين ٣١ منطقة على مستوى المقاطعة الصينية وذلك بزيادة بلغت ٧,٣٪ من العام السابق (٢٥٩٧٤) ايوان في العام السابق) واسرع ذلك من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي البالغ ١٧,٩٪.

كما تجاوزت شنغهاي وبكين نظرائهما من القوة الشرائية، حيث أنفق السكان المحليين فيهما نحو ٣٩٧٩١ يوانا و ٣٧٤٢٥ يوانا في المتوسط على التوالي خلال العام الماضي.

وقد ساهم نمو الدخل القومي وتغيير نمط الحياة في السنوات الماضية من زيادة الإنفاق الاستهلاكي للصين وسط جهود الحكومة لتحويل الاقتصاد نحو نموذج النمو الذي يركز بشكل أكبر على الاستهلاك والابتكار وقطاع الخدمات.

وتعتبر شنغهاي قاعدة صناعية شاملة وأكبر الموانئ في الصين وتحتل

مكانة مهمة في اقتصاد البلاد ومن صناعاتها الرئيسية التعدين وصناعة الآلات و السفن والكيماويات والإلكترونيات والمقاييس والصناعات الخفيفة والغزل والنسيج... الخ.

كما تتميز بالتجارة وخدمات النقل البحري عالمياً ، وهدفت الحكومة الصينية إلى تنمية حي يودونغ الجديد الذي يعد من أقدم أحياء مدينة شنغهاي ويقع على ساحل (نهر هوانغبو) ثم فتحه على العالم ليتحول إلى أهم المناطق الاقتصادية على المستوى العالمي. ويعتبر القلب النابض للمدينة ومن المقترح أن تصبح مدينة شنغهاي في بضع سنين من أكبر مراكز الاقتصاد والمال والتجارة في العالم بالتخطيط الاستراتيجي لربط الساحل الصيني بدول إفريقيا وآسيا وأوروبا عبر برنامج ضخم يتمثل في الخط الناقل أو طريق الحرير ويعتبر الساحل الإفريقي وبوجه الخصوص ساحل البحر الأحمر من أهم مرتكزات هذا الخط.

وبالرغم من النجاحات الباهرة التي كشفها التقييم الا انه لم يترك الاتجاهات السالبة التي تحتاج لمعالجات باستصحاب المهددات التي تصاحب توظيف الموارد الساحلية المتمثلة في انعدام فرص المنافسة لان المورد الساحلي يوجد فقط في المناطق البحرية الساحلية وذلك يقلل من سعر الخدمات والاستهلاك (Non rivelry) كما ان الموارد الساحلية عبارة عن موارد مجهولة من حيث تحديد وجودها المكاني لانها مرتبطة بالتقلبات المناخية والاحداث الطبيعية (aintylvencert). واخيرا يمكن القول بان الموارد الساحلية وجودها وجود حتمي له وضع اصيل ومستدام (irreversible) في مناطق وجودها ولها دعم بيئي في الجوانب الخدمية والمنتجة ولها فوائد متخصصة تحقق انتشارا مجتمعيا (off side effects). وقد كشفت الدراسة عن بناءات نظرية ومنهجية قابلة للتطور في توظيف الموارد الساحلية الامر الذي جعل الباحث ان يضعها نموذج للمعاينة والتطبيق مستقبلا بالرغم من ان نموذج بورتسودان يتسم بطابع مغاير في تحليل انتشار الخدمات (الحراك الافق) ومواءمة ذلك مع الواقع الميداني للتشاطر الاقتصادي وطبيعة مجتمع المحلية.

المحور الثاني :- السياسات الاقتصادية لحراك الساحل السوداني نموذج محلية بورتسودان (١٩٩٧—٢٠١٧م):-

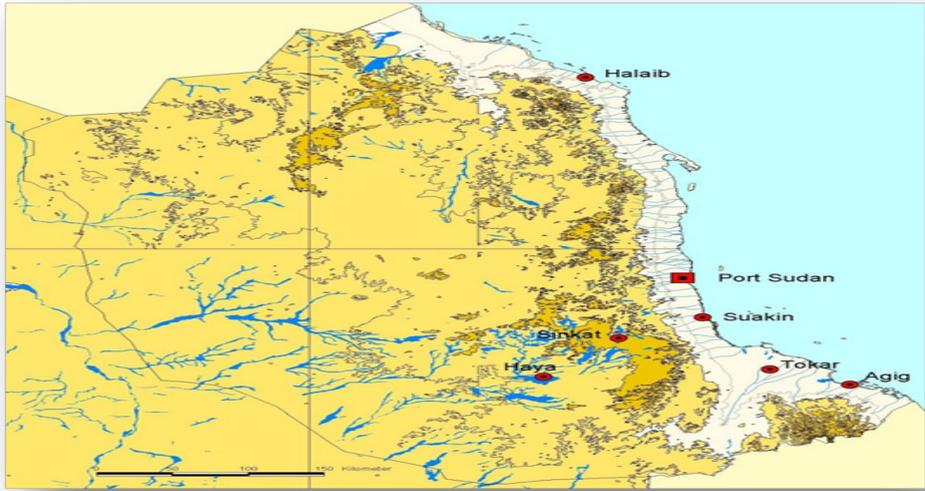
تناول هذا المحور الجانب التطبيقي من الدراسة ويتضمن موضوعات , نبذة تعريفية عن المحلية وعرض من السياسات الاقتصادية ونتائج تنفيذ السياسات.

نبذة تعريفية عن المحلية :-

أنشئت محلية بورتسودان بموجب أمر تأسيس رقم (١) لسنة ٢٠٠٦م. كما حددت السلطات والاختصاصات وفقاً لقانون الحكم المحلي لسنة ٢٠٠٣م.

تقع محلية بورتسودان بين خطي طول ٣٧,٦ - ٣٧,١٤ وعرض ١٩,٣٣ - ١٩,٤٤ ، وعدد سكانها ٣٩٩,١٤٠ نسمة حسب تعداد السكان لعام ٢٠٠٩ ، هذه المنطقة ذات تباين للظواهر الجغرافية والطبيعية، وتتعدد الصور المناخية على مدار الأيام ، ووجود البحر الاحمر كمسطح مائي يؤثر تأثيرا واضحا على المناخ والنشاط السكاني والتركييب الديموغرافي وخصائص المجتمع والخرطة الجغرافية التالية تبين الشريط الساحلي للمحليات ومحلية بورتسودان باعتبارها نموذج الدراسة :-

شكل رقم (٤) محليات ساحل البحر الأحمر



وتتوسط محلية بورتسودان ساحل البحر الاحمر السوداني مع محلية سواكن وشمالها محلية حلايب التي تمثل امتدادات الساحل الشمالي مع جمهورية مصر العربية وتمثل محلية عقيق امتدادات الساحل الجنوبي مع دولة اريتريا كما موضح في الخارطة اعلاها بينما يبين الجدول ادناها ان طول ساحل بورتسوان هو الاقصر امتدادا (٧٨) لكنه الاكثر اهمية ونشاطا اقتصاديا وسكانا.

جدول يبين : إمتداد المحليات على الساحل

| الإمتداد (كلم) | المحلية |
|------------------|-----------|
| 78 | بورتسودان |
| 72 | سواكن |
| 94 | عقيق |
| 167 | حلايب |

المصدر : اعداد الباحثة.

عن النشاط الاقتصادي للسكان بالمحلية يوجد بها جل المشروعات بحكم رئاسة الولاية مثل مشروعات الصيد البحري وانشطة التجارة وخدمات الموانئ والتعدين والسياحة.

كما يعمل بعض النساء في الموارد الطبيعية المتجددة بشكل تقليدي مثل صيد الاسماك وصناعة المنتجات البحرية (الفسيح وروائح الضفرة للنساء). مهنة الصيد تأتي في مرتبة متأخرة بين الانشطة التقليدية ، وان الانتاج المتوقع من الاسماك هو حوالي ١٠ آلاف طن متري في حين ان الانتاج الفعلي حوالي ١٢٠٠ طن سنويا ويستوعب النشاط حوالي ٢٠٠٠ صياد وهذا يعتبر نسبة متواضعة من حيث التوظيف و الاتجاه نحو العمل في المورد الساحلي وكذلك من ضمن الانشطة التقليدية القديمة في المنطقة صيد الاصداف والمحار عن طريق الغوص واهمها محار ام اللؤلؤ (Mother of Peral Oyste).

تمثل هيئة الموانئ البحرية الناقل الوطني الذي له تأثير مباشر على الانشطة الاقتصادية لكل سكان الساحل السوداني (ولاية البحر الاحمر) من حيث الناتج الاجمالي المحلي والتاثير في دخل الفرد ، والناتج الاجمالي القومي والنسبة العظمى التي تساهم بها الهيئة في ميزانيه السودان كمؤسسة وطنية قومية ،

ويعتبر النقل البحري من اهم الامشطة الاقتصادية التي يعمل فيها سكان المحلية وتضم هيئة الموانئ عدد ٧ من الموانئ المتخصصة وهي ميناء بورسودان والميناء الشمالي والميناء الاخضر والميناء الجنوبي وميناء الخير وميناء الامير عثمان دقنه وميناء اوسيف وميناء هيدوب خمسة منها في محلية بورتسودان وتعمل هذه المنظومة لتحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تطوير الموانئ وتقديم خدمات مينائية متميزة لمنافسة الموانئ الاقليمية وزيادة الحصة السوقية من التجارة العابرة (TRANSIT) لوقد بلغت العمالة بها في العام (٢٠١٦) عدد (٢٦٧٨) موظفا ، وقد بلغت جملة عائدات التجارة البحرية العالمية خلال العام (٢٠١٧،٣) مليون طن بزيادة تقدر بـ ٢٦٠ مليون طن ٢,٦ من العام ٢٠١٦. (تقرير ادارة التخطيط والبحوث هيئة الموانئ البحرية

ديسمبر ٢٠١٦).

وتعتبر السياحة من الأنشطة ذات الميزة التفضيلية بمحلية يورتسودان كحاضنة ادارية، فالولاية تتميز بالتنوع البيئي بها الكثير من الخلجان والمراسي وجزر الشعاب المرجانية والمياه النقية الصافية والتنوع الاحيائي بالاضافة الى السلاسل الجبلية والحياة البرية غنية بالانواع المختلفة من الطيور والحيوانات والاثار القديمة، وتستوعب المرافق السياحية اكثر من ٢٠٠٠ من العمالة بمتوسط ايرادات سنوية داعمة لخزينة الولاية بنسبة ٢٪ من جملة الابراد يتم تحصيله من اكثر من اربعين مرفق رئيسي.

نموذج من السياسات الاقتصادية لمحلية بورتسودان (في الفترة مابين ١٩٩٧ - ٢٠١٧)

تم تأسيس المجلس الولائي للتخطيط الاستراتيجي الذي يوازي المجلس الاعلى للتخطيط الاستراتيجي منذ نشأة الولاية وقد صاحبت فترة ما قبل التأسيس الكثير من التغيرات الايجابية والسلبية على شاكلة الانظمة الحاكمة وكانت الفترة الزمنية (٢٠٠٧-١٢٠١٢) من اهم فترات التخطيط ووضع السياسات الاجرائية (الخطة الاستراتيجية للمجلس الاعلى للتخطيط الاستراتيجي ولاية البحر الاحمر) لاستهداف الآتي :

أ. التخطيط لإقامة البنيات الأساسية

ب. التخطيط للتنمية الزراعية

ج. التخطيط للتنمية الصناعية

كما تمثلت السياسات الاقتصادية في الآتي :-:

١. تجديد المناهج الإدارية لمواكبة اقتصاديات المعرفة والمعلوماتية والشراكة العالمية في التنمية المستدامة
٢. رفع مستوى دخل الفرد
٣. توفير خدمات متطورة لإنسان المحلية.
٤. تحقيق أهداف الألفية في محاربة الفقر والجوع.
٥. رفع نسبة مستوى صادرات الولاية.
٦. زيادة الاستثمارات الوطنية والاجنبية.

نتائج ومؤشرات تنفيذ السياسات الاقتصادية :-

استخدم الباحث منهج دراسة الحالة لمحلية يورتسودان كنموذج تطبيقي بتحليل نتائج مؤشرات المسح الجغرافي لتوزيع الخدمات الذي قام به الباحث كمؤشر للحراك الافقي التنموي في مفردة المعاينة التي تمثلها الوحدة السكنية وتحليل نتائج مؤشرات الحراك الراسي التي تمثل خصائص مجتمع العينة في المتغيرات الاقتصادية في مستويات نموذج مجتمع المحلية (ست وحدات حضرية

وثلاث من مجتمعات التريف الحضري وثلاث من المجتمعات الريفية بتمثيل نسبي مقدر حسب الاحصاءات الكلية لاسر الوحدات السكنية وقام الباحث باستخراج النتائج من مجموع ١٥٩١ اسرة (مفردة المعاينة) (وفيمايلي تفاصيل نتائج الدراسة التطبيقية).

نتائج الخدمات والنشاط الاقتصادي في المحلية :-

ويرى الباحث ان تنفيذ السياسات الاقتصادية في تلك الفترة الزمنية ساعد على انتشار العديد من المشروعات في مجالات البنيات التحتية وتوسيع شبكة الكهرباء والطرق في المراكز الحضرية

كما وفرت الموانئ كثير من فرص الاستخدام وكثير من الخدمات والشركات المتخصصة المرتبطة بخدمات الموانئ , ويبين الجدول التالي نتائج المسح الجغرافي وتوزيع الخدمات في محلية بورتسودان مقارنة بالمناطق الأخرى :-

جدول بين توزيع الخدمات في مناطق المحلية وعدد الاسر:-

| خطوط المواصلات | الاتصالات | الأفران | المحروقات | الاسواق | الاسر | المناطق |
|-------------------|-----------|---------|-----------|---------|-------|-----------|
| 8 | 16 | 14 | 7 | 7 | 10000 | حضر |
| 3 | 26 | 9 | 3 | 3 | 27600 | تريف حضري |
| 6 | 2 | 5 | 0 | 1 | 3325 | ريف |

المصدر : اعداد الباحث من بيانات استبانة المسح الجغرافي للخدمات (مركز الاشعار عن بعد جامعة البحر الاحمر مارس ٢٠١٧ م).

يبين الجدول اعلاه عدم التوازن في توزيع الخدمات مع معدلات الكثافة السكانية اذ تتضاعف اعداد السكان في مناطق التريف الحضري بينما تقل المرافق الخدمية , كما تبين مؤشرات المناطق الريفية تدني نسب السكان وقلتهم وذلك يعد مؤشرا خطيرا لتيارات الهجرة والنزوح واندثار المناطق. وذلك لايفصل عن النشاط الاقتصادي على مستوى النماذج محل الدراسة اذ ان هناك تباينا واضحا ما بين مصروفات المحلية من حيث السلع الخدمية وتعويضات العاملين وإيراداتها من حيث التحصيل الناتجة من حركة الفئة النشطة اقتصاديا بالمحليات الأربع التي تمثل عمق ساحل البحر الاحمر السوداني.

الجدول التالي : يوضح متوسط نسبة المصروفات من الإيرادات خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧)

في محلية بورتسودان مقارنة بالمحليات الثلاث :-

| المحلية | عقيق | سواكن | بورتسودان | حلايب |
|---------|------|-------|-----------|-------|
|---------|------|-------|-----------|-------|

| | | | | |
|------|------|--------|-------|-----------|
| 61.3 | 87.4 | 107.1% | 54.6% | الإيرادات |
| 87.1 | 90.7 | 99.6% | 72.5% | المنصرفات |

المصدر : اعداد الباحث.(استنادا على تقارير وزارة المالية ٢٠١١|٢٠١٧)

ويتضح من الجدول اعلاه ان محلية سواكن هي التي تتجاوز إيراداتها نسبة المصروفات ويعزى إلى كثافة النشاط التحصيلي من خلال ميناء الركاب وميناء العبور وفيما عدا ذلك ان جميعها تفتقر إلى الخدمات مما يؤكد عجز توظيف الموارد البحرية بل افتقار السياسات والخطط الاستباقية وخاصة في محلية بورتسودان التي تحتضن المرافق ذات العائد الاقتصادي المتعاظم إذ تم التخطيط لرأس المال الاستثماري والتوظيف بمنهجية وجدوى.

نتائج مؤشرات الخصائص الاقتصادية لمجتمع المحلية :-

في الجانب التطبيقي ولمزيد من التعمق في دراسة وتشخيص المشكلة, وللوصول لنتائج تقود الى تحقيق اهداف الدراسة وفرضياتها استخدم الباحث مقاييس اختبار الانساق والثبات الداخلي واختبار ألفا كرنباخ لعينات الدراسة مما دلل على وجود ثبات تام وتوافق في متغيرات الاستبانة والجدول التالي يبين ذلك.

نتائج اختبار ألفا كرنباخ لمقياس مجتمعات الدراسة

| العينة | ألفا كرنباخ |
|-------------------------|-------------|
| ١ المجتمع الحضري. | ٥٩% |
| ٢. مجتمع التريف الحضري. | ٦٩% |
| ٣. المجتمع الريفي. | ٤٩% |

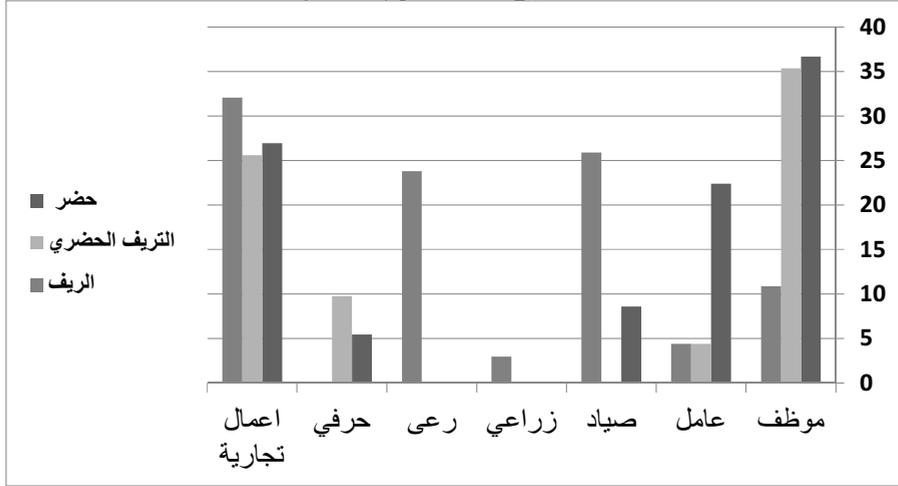
المصدر : إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠١٧م

من الجدول اعلاه نجد ان نتائج اختبار الثبات لقيم ألفا كرنباخ لعينات الدراسة اكبر من (٦٠%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلي لجميع المحاور التي قام بها الباحث استنادا على التوزيع التكراري للتعرف على الاتجاه العام لمفردات العينة وتحليل التباين لقياس الفروق بين المتوسطات باستخدام الاحصاء الوصفي والنماذج البنائية وتحليل الفروض عبر العامل التوكيدي بنمذجة المعادلة البنائية بهدف التعرف على المتغيرات الكامنة (المختلفة والمتعددة).

تضمنت مؤشرات الخصائص الاقتصادية لمجتمعات محلية بورتسودان عشرة متغيرات اساسية متمثلة في الحالة السكنية للاسرة ونوع العمل للمعيل والفئة النشطة اقتصاديا وملكية المواشي والمزارع والعقارات في الاسرة ومدى

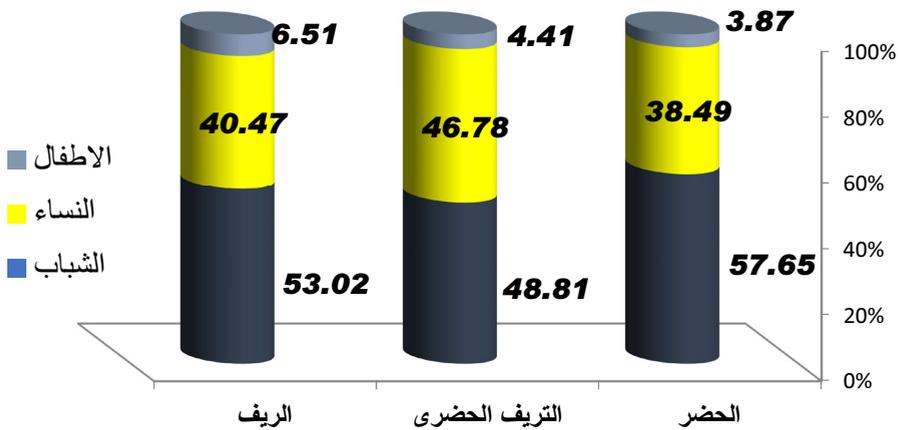
كفاءات الاسر في امتلاك المشروعات الانتاجية والقدرة على تشغيلها وبما ان الحالة السكنية هى اهم مؤشر لاستقرار الحياة ونوعيتها تبين الدراسة ان (٨٠٪) من سكان الريف والحضر يشكلون استقرا كاملا في منازل مملوكة بينما تشكل نسبة الاستقرار العشوائي والغير مخطط لمجتمع التريف الحضري (٦٠٪) في شكل احزمة تحاصر المراكز الحضرية في محلية تعد من اغنى المواقع من حيث الموارد الطبيعية التي تتصارع حولها الدول اذ يعتبر الحراك التنموي في الساحل السوداني جزءا من منظومة الحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الساحل الافريقي, وان موقع السودان وموارده الساحلية تعبر تعبيرا صريحا عن واقع الساحل الافريقي وما يعتريه من ازمات واطماع دولية , وتراكم هذه الثروات جعل المنطقة منطقة صراعات لدول الاتحاد الاوربي وانجلترا وفرنسا واشتدت المنافسة في الونة الاخيرة بالحرب الباردة بعد دخول الصين بقوة والولايات المتحدة الامريكية وايران وتمركز التنافس في منطقة الساحل الافريقي حول الاستحواذ على الموارد الباطنية (البتروم والغاز) الاستحواذ على اليورانيوم الاستحواذ على مناجم الماس وذلك يبين الضعف الذي يعترى المورد البشري في كل تفاصيل المنظومة من نخب سياسة وتنفيذية ومجتمعات او سياسات تخطيطية وخاصة نوع الاعمال التي يمتنها سكان محلية بورتسودان توضح ذلك اذ ان الشكل ادناها يبين ذلك :-

شكل يبين : عمل رب الاسرة



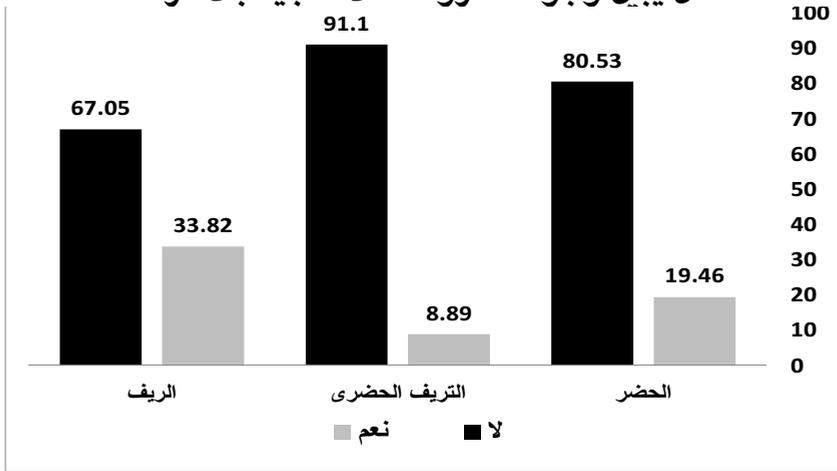
وتشير احصائيات الشكل اعلاه إلى ضعف توظيف الموارد المحلية في النشاط الاقتصادي واكتساب الرزق. اذ ان ٢٥% من العينة فقط يعملون في قطاع الصيد وتمثل نسبة ٢٨% فقط في الاعمال التجارية بالرغم من ان المنطقة منطقة ساحل ومنطقة نشاط تجاري حرة , ويعد المجتمع فقيرا جدا من حيث القدرات والمهارات الحياتية الذاتية ومن حيث توظيف الموارد الطبيعية التي يكتنزها البحر وتكتنزها الجبال والتلال والروابي وذلك لضعف سياسات الدولة في المقام الاول كما يبين الشكل التالي نوع آخر من انواع الحراك الاقتصادي داخل الاسرة تعزز التحليل السابق :-

شكل يبين الفئة النشطة اقتصاديا (العاملون بالاسرة

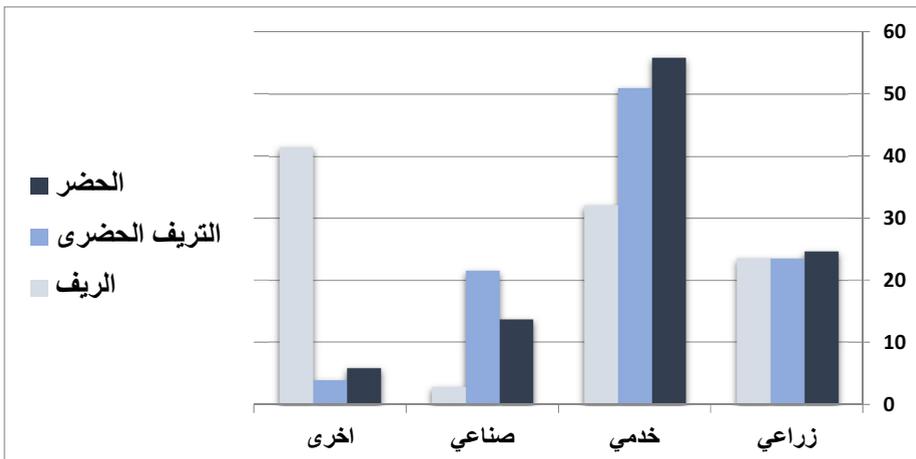


يبين المؤشر في الشكل اعلاه ان الفئة النشطة اقتصاديا في قطاع الشباب تمثل (٥٣%) من حجم العينة وتقل النسبة في المناطق الحضرية وترتفع نسبيا في مناطق الريف والتريف الحضرى، وكذلك ترتفع نسبة عمالة النساء في الريف والتريف الحضرى اكثر منها في الحضر ويؤكد ضعف المجتمع من حيث القدرات ويبين ذلك مؤشرات الفقر العام الذي ادى إلى تغيير اتجاهات التفكير نحو عمل المرأة خارج المنزل. وبالرغم من الفقر وتوفر الموارد الان اتجاهات المجتمع نحو الانتاج والانتاجية اكثر ضعفا او يكاد ان يكون منعدما و قدرته على استيعاب نوعية الحياة في اغتنام مؤشرات التحضر والنشاط الاستثماري وتوظيف الموارد يظهر ذلك جليا في علاقة افراد العينة بالمشروعات الانتاجية ونوعها.

شكل يبين وجود المشروعات الانتاجية بالأسرة



شكل يبين نوع المشروعات الموجودة



تبين المؤشرات اعلاه ان متوسط نسبة الاسر التي تمتلك مشروعات انتاجية تمثل ٢١٪ من مجموع العينة وتحظو المجتمعات الريفية باعلى نسبة منها (مشروعات زراعية) بينما ترتفع نسبة المشروعات الخدمية في المجتمعات الحضرية ومناطق التريف الحصري. وفي سوال خاص عن التمويل ينكشف ضعف تجربة التمويل والتعامل مع المؤسسات المصرفية اذ ان متوسط نسبة الاسر التي لها تجربة تمويل للمشروعات تمثل (١٥٪) من العينة وترتفع نسبة تمويل المشروعات في مناطق التريف الحصري وتعتمد على البنوك بنسبة ٣٣,٥٪, بينما تتجه مجتمعات الريف للتمويل عبر المنظمات (٥٦٪) وعليه تعتبر نسب التمويل والتعامل مع المحفظات الاستثمارية ضعيفة جدا اذا ما قورن بنسبة الحاجة, اذ ان متوسط نسبة التمويل عامة تقدر ب٣٠,٨٪ تمويل ذاتي, ٢٣,٢٪ بنكي, ١٦٪ منظمات

الخاتمة :-

نختم هذه الدراسة بالعرض البسيط المقصل لخصائص مجتمع محلية بورتسودان وبالتعرف على حجم الخدمات وتوزيعها وحجم الايرادات وعجزها عن المصرفيات. الذي يظهر مساحات ضعف التخطيط والفراغ الذي احداثته عدم وجود سياسات متخصصة ومتكاملة في ادارة المنطقة الساحلية عامة وساحل محلية بورتسودان بصفة خاصة غير ان هنالك فروقات جوهرية وشاسعة تحد من المقارنة بينها وبين شنغهاي الصينية في منظومة المشاركة المجتمعية التي تبين جودة الانتاج وبراءة الاختراع من حيث المنافسة في ارتفاع دخل الفرد ومن ثم المساهمة الفاعلة في ارتفاع الدخل المحلي والقومي من خلال التخطيط وفق منهج ونظريات ادارة المناطق الساحلية , غير ان الساحل السوداني عامة وساحل محلية بورتسودان بصفة خاصة ما زال بكرةً ايحتاج الى تحديث السياسات وتخطيط البرامج والمشروعات في مجالات توظيف موارد البحر واستثمارات الساحل. وفق منهجية ادارة المناطق الساحلية وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج والتوصيات نامل ان تكون بداية لتصحيح المسار وحزمة معلوماتية في ادارة اقتصاديات المعرفة..

النتائج :-

١. ضعف الدراسات والبحوث وندرتهها في مجال سياسات واستراتيجيات ادارة المناطق الساحلية
٢. ا لدراسة تبشر بنظرية جديدة جوهرها تنمية وتوظيف الموارد بقدرات ذاتية محلية تكسب التطور والاستدامة والتكيف الطبيعي مع بعضها البعض سواء كانت سدا للاحتياجات الحقيقية او مزيدا من الانتاج والانتاجية (الحراك التنموي النموذج الامثل لقياس

- السياسات واستدامة التنمية)
٣. متغيرات الدراسة هي أكثر المتغيرات تفسيراً للحراك التنموي في الساحل السوداني حسب نتائج العامل الاستكشافي وتدوير البيانات.
 ٤. خارطة النشاط الاقتصادي للعينة تبين وجود أنواع من الفقر المتعدد الاتجاهات (فقر الوعي والمعرفة وفقر توظيف الموارد، البحرية وفقر القدرات الذاتية، فقر الوعي بالبيئة. الساحلية
 ٥. ١١,٥١ فقط من متوسط مجموع العينة يعملون في اهم مورد اقتصادي في الساحل (صيد السمك)
 ٦. ما زالت ثقافة ادبار البحر واستقبال الجبل موجودة وغير مستغلة في توظيف الموارد (متوسط نسبة الحرفين ٥% فقط ويوجدون في الحضر ومناطق التريف الحضري ولا يعمل اهل الريف في الاعمال الحرفية والتعدين).
 ٧. التوصل لفكرة الحراك التنموي الافقي المرتبطة بالخدمات من حيث التوزيع الجغرافي. الخاصة بخدمات السياحة وتوظيف المورد البحري.
 ٨. دالة الحراك التنموي بمحلية بورتسودان للمجتمعات الحضرية هي ممثله في البعد الأقتصادي الخاص بالانتاج وتنمية القدرات البشرية وما عدهما متغيرات تابعة.
 ٩. لم تفرد السياسات المختلفة والخطط الاستراتيجية في المرحلة من (١٩٩٧ الى ٢٠١٧) مساحات للميزات التفاضلية في استغلال الموارد البحرية.

التوصيات

١. الاعتماد على التخطيط وفق سياسات وادارة المناطق الساحلية محليا واقليميا وعالميا.
٢. المواءمة بين تنفيذ المشروعات التنموية والخدمات في القطاعات المختلفة وحاجة المواطنين في المواقع السكنية (ريفي الساحل وحضر الساحل،)
٣. ضرورة التركيز على تنفيذ السياسات الاقتصادية وبرامجها في المناطق الحضرية باعتبارها مرتكزا للحراك التنموي.في الساحل السوداني..
٤. تحديد خارطة الاداء التنموي ومؤشرات القياس على اساس توصيف اهداف و مقومات تنفيذ البرامج في المناطق الساحلية من موارد مادية وبشرية (تكافؤ المدخلات بالمرجات).

٥. التدريب المتخصص لاهل المناطق الساحلية من اجل اكتساب المهارات الفنية والتكنولوجية التي تمكن المجتمع من استغلال موارد البحر والتعامل الدقيق مع البيئة الساحلية.
٦. الاهتمام بالتمكين الاقتصادي للمرأة وتمليكها المهارات الكافية لادماجها في منظومة توظيف الموارد الساحلية.
٧. التدريب في مجالات التعليم المالي والتعامل مع المحفظات والبنوك لتمويل المشروعات الانتاجية.البحرية (مزارع الاسماك ,اليات ووسائل انتاج الموارد البحرية)
٨. نشر ثقافة العمل من اجل الانتاج والكسب وتوسيع دوائر الرزق.عير النشاط الاقتصادي في الموارد البحرية.
٩. ابتكار الوسائل والبرامج في تفعيل نشاط الصيد والمصائد لاستقطاب اكبر عدد من العمالة.
١٠. تصميم برامج مكثفة للتثقيف والتدريب في مجالات الانتاج والانتاجية من اجل تعزيز ثقافة توظيف موارد البحر والجبل والقضاء على ثقافة العزلة والتشتت والانغلاق.
١١. ضرورة التركيز على تنفيذ السياسات الاقتصادية الخاصة بادرارة المناطق الساحلية قي المناطق الحضرية وريطها بالانتاج في مناطق الريف والتريف الحضري باعتبارها مرتكزا للحراك التنموي.
١٢. وضع سياسات وخطط دقيقة لتوظيف الموارد البحرية وادرارة الساحل اسوة بتجارب الدول المتقدمه (الصين - محلية شنغهاي)
١٣. تصميم برامج لتغيير انماط الغذاء والحث على تناول المنتجات المحلية من الذرة والدخن والاسماك والخضروات.والمنتجات البحرية.

توصيات لمقترح دراسات مستقبلية

١. دراسة التغيير البيئي والحراك السكاني على مجتمعات الساحل واثره على ظهور واحلال. أنشطة اقتصادية مختلفة ومتعددة.
٢. الدراسات التشخيصية للعمالة وتوظيف الموارد البشرية و بناء القدرات اتجاه الموارد البحرية والنشاط الاقتصادي في المهن الساحلية..
٣. المزيد من الدراسات لتعزيز فرص المشاركة للمرأة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة في مجالات الانتاج الذاتي الابداعي (التمليح, انتاج الظفرة, الخزف والاصدف, صيانة وتصنيع الشباك).المرتبط بالمنتجات البحرية ,

المصادر الاولية

اولا: التقارير

١. تقرير العرض الاقتصادي ٢٠١٠-٢٠١٤م, وزارة الشؤون الاقتصادية و الاستثمار, ادارة التخطيط الاقتصادي و التعاون الدولي.
٢. المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي اهم مؤشرات خارطة الاداء التنموي للولايات بالتركيز على الخدمات الاساسية, اغسطس ٢٠١٥م.
٣. ادارة المصائد البحرية - ولاية البحر الاحمر - التقارير السنوية ٢٠١٠-٢٠١١.
٤. الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن - الوضع الراهن للموارد البحرية الحية وادارتها في اقليم البحر الاحمر وخليج عدن سلسلة الاصدارات العلمية اصدار رقم ٤ مارس ٢٠١٣م.

ثانيا: الوثائق.

١. امانة الحكومة ولاية البحر الاحمر(بورتسودان), الخطة الخمسية ٢٠١٢-٢٠١٦م, المجلس الولائي للتخطيط الاستراتيجي بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي.
٢. الجهاز المركزي للاحصاء ولاية البحر الاحمر, تعداد السكان و المساكن الخامس ٢٠٠٨م, نتائج التعداد الاساسية ولاية البحر الاحمر, ديسمبر ٢٠٠٩م.

المصادر الثانوية

اولا: الكتب

١. سلوى على سليمان, السياسة الاقتصادية, الطبعة الأولى, جامعة الكويت, وكالة المطبوعات, ١٩٧٣م.
٢. ستانليك, مقدمة في الاقتصاد و الكلي, الطبعة الثالثة, بنغازي ١٩٩٢م.
٣. على عبد الرازق حليبي, علم إجتماع السكان, الطبعة الرابعة, جامعة الإسكندرية, دار المعرفة الجامعية, ٢٠٠٩م.
٤. محمد الجوهري, آمال عبد الحميد و آخرون, علم الاجتماع الاقتصادي, الطبعة الأولى, دار المسيرة, ٢٠٠٩م.
٥. المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي ولاية الخرطوم, دليل مؤشرات قياس الاداء, مارس ٢٠١٥م.

ثانيا : أوراق العمل.

١. فاطمة مصطفى الخليفة, ورقة اساليب التكيف مع اجراءات الاصلاح الاقتصادي (محاوّر للنقاش), ورشة اتحاد عماد نقابات البحر الاحمر, قاعة جهاز الامن نوفمبر ٢٠١٣م..
٢. حسن محمد خير - الثروة السمكية في السودان - لقاء كبار مسؤولي الثروة السمكية في الوطن العربي - المنظمة العربية للتنمية الزراعية صنعاء (يوليو ٢٠٠٣م).
٣. محمد برقوق - الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية - اوراق استراتيجية العدد الاول - الاردن ٢٠١٠م

ثالثا : الرسائل العلمية :-

١. احمد محمد بلال فضل - النماذج القياسية ومدى فعاليتها في التخطيط الاقتصادي بالتطبيق على الطلب والاستهلاك للطاقة الكهربائية في السودان ١٩٨٧-٢٠٠٦م جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
٢. فاطمة مصطفى الخليفة - اساليب ادارة السياسة الاقتصادية الكلية لاستغلال موارد الصيد البحري بولاية البحر الاحمر بالاشارة الى صيد الاسماك واللؤلؤ (١٩٩٤-٢٠١٠م) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ٢٠١٤م.
٣. سفيان منصورى - افاق استراتيجية الاتحاد الاوربي للامن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي - دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية - كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بانة الجزائر ٢٠١٦-٢٠١٧م.

المراجع باللغة الإنجليزية

- 1-Devereux, S. and Others, Evaluating the Targeting Effectiveness of social transfer: a literature Review, IDS Working Paper, vol 2015, no460
- 2-ESCWA, participation and social protection in Arab region, nov 2014
- 3-Goodman, Donna, The Struggle for Women's Equality in Latin American, Population people for new Economic Era. Lester Brown, 1983.
- 4-Jianjun Jin Zhishi Wang - Study on coastal resource evaluation theories and methods - November 2003 Faculty of science and technology - University of Macao - China (Shenghong Ran) >

المواقع الالكترونية :

1. [https//m.manefa.org](https://m.manefa.org) (ساحل المعرفة)
2. (www.mepd.gov.sd (التنوع البيئي)
3. S.biogspot.com (عالم البحار والمحيطات)
4. Red sea: www.encycloperia.com